بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

الماهية والحقيقة والذات والجوهر كلها الفاظ مترادفة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة اقول الرسالة مرتبة

على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة اما المقدمة ففي ماهية المنطق

وبيان الحاجة اليه وموضوعه واما المقالات فاولها في المفردات والثانية

في القضايا والاحكامها والثالثة في القياس واما الخاتمة ففي مواد الاقيسة

واجزاء العلوم واشارة اليها لان ما يجب على المتعلم في المنطق اما ان يتوقف

الشروع فيه عليه اولا فان كان الاول فهو المقدمة والا فاما ان يكون

البحث فيه عن المفردات وهو المقالة الاولى او عن المركبات فلانه اما ان يكون

البحث فيه عن المركبات الغير المقصودة بالذات وهي المقالة الثانية

او عن المركبات التي هي المقاصد بالذات فلانه اما ان يكون النظر فيها من

حيث الصورة وهو المقالة الثالثة او من حيث المادة وهي

الخاتمة المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم ووجه توقف

الشروع اما على تصور العلم فلان الشارع في العلم لو لم يتصور اولا ذلك العلم

لكان طالبا للمجهول مطلقا وهو محال لامتناع توجه النفس نحو المجهول

المطلق وفيه نظر لان قوله الشروع في العلم يتوقف على تصوره ان اراد به

التصور بوجه ما فسلم لكن لا يلزم منه ان لا بد من تصوره برسمه

فلا يتم التقريب اذ المقصود بيان سبب ايراد رسم العلم في مفتتح

الكلام وان اراد به التصور برسمه فلا نسلم انه لو لم يكن العلم متصورا

برسمه يلزم طلب المجهول مطلقا وانما يلزم ذلك لو لم يكن العلم متصورا

بوجه من الوجوه وهو ممنوع فالاولى ان يقال لا بد من تصور

العلم برسمه وقف على جميع مسائله اجمالا لانه ان كل مسئلة يرد عليه

علم انها من ذلك العلم كما ان من اراد سلوك طريق لم يسلكه شاهده

لكن عرف امارة فهو على بصيرة في سلوكه واما على بيان الحاجة

اليه فلانه لو لم يعلم غاية العلم والغرض منه لكان طلبه عبثا واما بيان

على موضوعه فلان غاية العلوم بحسب غايات الموضوعات فان

علم الفقه مثلا انما يمتاز عن علم اصول الفقه لان علم الفقه يبحث

عن افعال المكلفين من حيث انها تحل وتحرم وتصح وتفسد

وعلم اصول الفقه باحث عن الادلة السمعية من حيث انها

تستنبط منها الاحكام الشرعية فلما كان لهذا موضوع ولذلك

موضوع آخر صار العلمين متغايرين متنوعا كل منهما عن الآخر

فلو لم يعرف الشارح في العلم ان موضوعه الى شيء هو ولم يتميز العلم
المطلوب عنده ولم يكن له وطلبه بصيرة ولما كان بيان الحاجة الى المنطق
يساق الى معرفته برسمه او رد بهما في بحث واحد وصدر البحث

بتقسيم العلم الى التصور والتصديق ليتوقف بيان الحاجة عليه فالعلم
اما تصور فقط اي تصور لا حكم معه وبحال له التصور السارح
كتصورنا الانسان من غير حكم عليه بشيء او اثبات وأما تصور معه
حكم وبحال للحكم بالتصور والاسباب
طالب او ليس بكاتب اما التصور فهو حصول صورة الشيء في العقل
فليس معنى تصور الانسان الا ان ترتسم صورة منه في العقل بما يشار
الانسان عند العقل عن غيره كما يثبت صورة الشيء في المرآة الا
ان المرآة لا يثبت فيها الا مثل المحسوسات والنفس مرآة
ينطبع فيها مثل المعقولات قوله وهو حصول صورة الشيء في العقل
اشارة الى تعريف مطلق التصور دون التصور فقط لانه لما ذكر
التصور فقط عند ذكر الامر ان احدهما التصور المطلق لان المقيد
اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا بالضرورة وثانيهما التصور

فقط الذي هو التصور السارح فذكر التصور كما ان يعود
الى مطلق التصور او الى التصور فقط لا يجوز ان يعود الى التصور
فقط لصدق حصول صورة الشيء في العقل على التصور الذي
معه حكم فلو كان تعريفا للتصور فقط لم يكن جامعا لدخول التعريف
فتعين ان يعود الضمير المطلق التصور فيكون حصول صورة الشيء
في العقل تعريفا له وانما عرف مطلق التصور دون التصور فقط
تنبيها على التصور كما يطلق فيما هو المشهور عليه ما يقابل التصديق
اعني التصور السارح كذلك يطلق على ما يرادف العلم ويعم
التصديق وهو مطلق التصور واما الحكم فهو اسناد امر الى آخر
ايجابا او سلبا والايجاب هو ايقاع النسبة والسلب
هو انتزاع النسبة فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس
بكاتب فقد اسندنا الكتابة الى الانسان او قطعنا نسبة
ثبوت الكتابة اليه وهو الايجاب او قطعنا نسبة ثبوت
الكتابة عنه وهو السلب فلا بد ههنا ان يدرك اولا الانسان
ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان

ثم وقوع تلك النسبة اولا او قوعيا فادراك الانسان هو تصور
المحكوم عليه فالانسان متصور محكوم عليه وادراك الكاتبة
هو تصور المحكوم به والكاتبة متصور به محكوم به وادراك نسبة
ثبوت الكتابة تصور النسبة الحكمية وادراك وقوع تلك النسبة
اولا او قوعيا بعينه ادراك ان النسبة واقعة اولست بواقعة
وهو الحكم وربما يحصل ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم كمن
شك في النسبة او توقف فيها فان الشك في النسبة او توقفها
بدون تصورهما ممتنع لكن التصديق لا يحصل ما لم يحصل الحكم وعند
مناقرى المنطقيين ان الحكم اتباع النسبة او انشاؤها
منافي من افعال النفس فلا يكون ادراكا لان الادراك انفعال
والفعل لا يكون انفعالا فلنا قلنا ان الحكم ادراك يكون النفس
مجموع التصورات الاربعة تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم
به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي هو الحكم وان قلنا انه
ليس بادراك يكون التصديق مجموع التصورات الثلثة والحكم
هذا هو المختار عند الامام واما عند رأي الكاتبي والتصديق هو الحكم

فقط والفرق بينهما من وجوه احدها ان التصديق بسيط على
مذهب الحكماء وتركب على رأي الامام وثانيها ان تصور
الطرفين شرط للتصديق خارج عنه على قولهم وشطره الراجح
فيه بقوله وثالثها ان للحكم نفس التصديق على زعمهم وجزؤه على
زعمه واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان العلم اما تصور واما
تصديق والمصنف عدل عنه الى التصور السارج والى التصديق
وسبب العدول عنه ورود الاعتراض على التقسيم المشهور
من وجهين الاول ان التقسيم فاسد لان احد القسمين لازم
وهو اما ان يكون نفس الشيء قسيمه او يكون قسم الشيء
قسيمه وذلك لان التصديق ان كان عبارة عن التصور
مع الحكم والتصور مع الحكم قسم من التصور وقد جعل في التقسيم المشهور
قسيما له فيكون قسم الشيء قسيمه وهو الامر الاول
وان كان عبارة عن الحكم وقد جعل قسيما من العلم الذي
هو التصور فيكون قسم الشيء قسيمه وهو
الامر الثاني وهذا الاعتراض انما يرد لو قسم العلم الى مطلق

سمي شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب
والترهيب وزيادة ذلك ان يكون الشعر على وزن اوبنسق يحدث
طيب ومنها الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة
وانما قيدنا بالامور بالغير المحسوسة لان حكم الوهم في المحسوسات ليس
بكاذب كما اذا حكم بحسن للسماء وقبح للشواء وذلك لان الوهم قوة
جسمانية للانسان بها يدرك الجزئيات المتعلقة من المحسوسات فهي تابعة
للحس فاذا حكمت على المحسوس كان حكمها صحيحا وانما كان فاسد حكم
على غير المحسوسات باحكام ما كان كاذبا كالحكم بان كل موجود مشار اليه
وان وراء العالم فضاء لا يتناهى ولان الوهم والحس سبقا الى النفس
فهي منجذبة اليهما مسخرة لهما حتى ان احكام الوهميات ربما تغير عندها
من الاوليات ولولا دفع العقل والشرايع وتكذيبهما احكام الوهم بفي
النبا سها بالاوليات ولم يرتفع الطلاق عما يعرف به كذب الوهم او بيان
العقل في المقدمات المنتجة لنقيض ما حكم بها كما يحكم الوهم بالخوف عن الموتى
مع انه توافق العقل في ان الميت جماد والجماد لا يخاف منه فينتج بقولنا
الميت لا يخاف منه فاذا وصل العقل والوهم في النتيجة نكص الوهم

وانكرها

واما القياس المركب منها سمي مغلطة والغرض منه تغليط
الخصم واسكاته واعظم فائدتها معرفتها للاحتراز عنها قال والمغالطة قياس
لمسد صورته اقول المغالطة قياس فاسد فانه اما من جهة الصورة
او من جهة المادة اما من جهة الصورة فبان لا يكون على هيئة منتجة
لاختلال شرطه بحسب الكمية او الكيفية او الجهة كما اذا كان كبرى
الشكل الاول جزئية او صغراه سالبة او ممكنة واما من جهة المادة
فبان يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئا واحدا وهو المصادرة
على المطلوب كقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحاك وكل انسان فانه ضاحك
او بان يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة وشبيه الكاذب
بالصادق واما من حيث الصورة او من حيث المعنى اما من حيث
الصورة فكقولنا لصورة الفرس المنقوش على الجدار انها فرس
وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة واما من حيث المعنى فلعدم
رعاية وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان فرس فهو انسان وكل انسان
وفرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان فرس والغلط فيه ان موضوع
المقدمتين ليس بموجود اذ ليس شيء موجود يصدق عليه انه انسان وفرس

ضاحك

وكوضع النضيدة الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان فجنس
ينتج ان الانسان جنس وربما يغير العبارة ويقال للجنس ثابت
للحيوان والحيوان ثابت للانسان والثابت للشيء ثابت
لذلك الشيء فيكون للجنس ثابت للانسان ووجه الغلط ان الكبرى
ليست كلية وكاخذ الذهنيات مكان الخارجيات كقولنا الحدوث
حادث وكل حادث فله حدوث فالحدوث له حدوث وكاخذ
الخارجيات مكان الذهنيات كقولنا الحيوان الجوهر موجود في الذهن
وكل موجود في الذهن عرض ينتج ان الجوهر عرض فلا بد من مراعاة
جميع ذلك لئلا يقع الغلط وفي اخذ وضع الطبيعة مقام الكلية
من باب فساد العادة نظر لان الف فيه ليس الا لاختلال
شرط الانتاج الذي هو الكلية ومن يستعمل المغالطة ان
قابله بها للكم فهو سوفسطائي وان قابل الجزئي فهو مشغبي قال
البحث الثاني في اجزاء العلوم اقول اجزاء العلوم ثلثة موضوعات
ومبادي ومسائل اما الموضوع فقد عرفته في صدر الكتاب وهو اما
امور واحد كالعدد للحساب واما امور متعددة ولا بد من اشتراكها

في امر

في امر ملاحظة في سائر مباحث العلم كموضوعات هذا الفن فانها يشترك
في الايصال الى مطلوب مجهول والاجاز ان يكون العلوم المتغرقة علما
واحدا واما المبادي ففي التي يتوقف عليها مسائل العلم وهي اما تصورات
واما تصديقات اما التصورات فهو حدود الموضوعات واجزاءها وغرباتها
واعراضها الذاتية واما التصديقات فاما بينة بنفسها ويسمى علوما
متعارفة كقولنا في علم الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد
متساوية واما غير بينة بنفسها فانا ذكرت المتعلم بها الجزم فظن
سميت اصولا موضوعة كقولنا ان يصل بين كل نقطتين
بخط مستقيم فان تاليفها بالانكار والشكل سميت مصادرات
كقولنا ان نعمل بالبعد وعلى كل نقطة منتشا دايرة وفي كون الموضوع
جزاء من العلم على حدة نظر لانه ان اريد به التصديق بالموضوعية
فهو ليس من اجزاء العلوم لعدم توقف العلم عليه بل هي من مقدمات
الشروع فيه على ما مر وان اريد به تصور الموضوع فهو من المبادي
وليس جزاء آخر بالاستقلال واما المسائل فهي المطالب
التي يبرهن عليها في العلم ان كانت كسبية ولها موضوعات ومحمولات

اما موضوعا فقد يكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشارك
او مباين والمقدار موضوع علم الهندسة وقد يكون علم موضوع
العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهي خلع ما
يحيط به الطرفان فالمقدار موضوع العلم كقولنا كل خط يمكن تنصيفه
فان للخط نوع من المقدار وقد يكون نوع موضوع العلم
مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خط فان زاويتي جنبيه
قائمتان او متساويتان لهما فالخط نوع من المقدار وقد اخذ في
المسئلة مع قيامه على خط وهو عرض ذاتي للمقدار وقد يكون
عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل قائمتين
فالمثلث عرض ذاتي للمقدار وقد يكون نوع عرض ذاتي كقولنا
كل مثلث متساوي الساقين فان زاويتي قاعدته
متساويتان فهذه موضوعات المسائل وبالجملة هي اما موضوعات
العلم او جزئياتها او اعراضها الذاتية او جزئياتها واما
محمولاتها فهي الاعراض الذاتية لموضوع العلم فلابد ان يكون العلم
خارجا عن موضوعاتها لامتناع ان يكون جزء الشيء مطلوبا

وقد اخذ في المسئلة مع كونها وسطا في النسبة وهو عرض ذاتي وقد يكون نوع موضوع العلم

بالبرهان لان الاجزاء بينة الثبوت للشيء ولكن هذا
آخر ما اردنا ايراده في هذا الاوراق والله اعلم
تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب في بلدة توفات
في مدرسة هشاريه في هجرة معبد رحمة الله عليه
صاحبه ولي بخاجين
سنة ٩٧٠ ح

نهاية المخطوطة